مصادر لـ"الأمناء": تغييرات وقرارات جديدة تطال مرافق حكومية في عدن

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر مطلعة لصحيفة "الأمناء" أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد صدور قرارات جديدة تشمل تغييرات على مستوى عدد من مديري المؤسسات والمرافق الحكومية في العاصمة عدن، وذلك في إطار خطة تهدف إلى إصلاح الأداء المؤسسي وتحسين مستوى الخدمات العامة.

وبحسب المصادر، فإن وزير الدولة ـ محافظ العاصمة عدن، أحمد حامد لملس، يعتزم تنفيذ حزمة تغييرات إدارية تهدف إلى ضخ دماء جديدة في بعض المرافق الحكومية واستبدال قيادات بوجوه أخرى، بما ينسجم مع الجهود المبذولة لإعادة تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز انضباطها.

يأتي هذا التوجه امتداداً للخطوات التي يقودها المحافظ لملس منذ توليه منصب محافظ العاصمة عدن، حيث عمل على إعادة ترتيب البيت الداخلي لمؤسسات الدولة وتعزيز مبدأ الرقابة والمساءلة، إلى جانب الدفع باتجاه إصلاحات واسعة في قطاعات خدمية وأمنية وإدارية. وقد حظيت هذه الجهود بتقدير واسع نظراً لارتباطها المباشر بتحسين الوضع المعيشي والخدمات الأساسية للمواطنين، في وقت تعاني فيه العاصمة من تحديات كبيرة على مختلف المستويات.

بالأسماء .. اعتقالات تطال قيادات بمحور البقع.. واتهامات بالخيانة وخلفيات مثيرة للجدل

الأمناء/خاص:

شهد محور البقع شمال محافظة صعدة الخميس الماضي تطورًا غير مسبوق، وُصف من قبل مراقبين بأنه "أكبر هزة داخلية" تضرب المحور منذ تأسيسه، وذلك بعد تنفيذ قائد المحور الشيخ رداد الهاشمي حملة مفاجئة أسفرت عن اعتقال عدد من أبرز القيادات العسكرية والقبلية ونقلهم إلى جهة مجهولة داخل الأراضي السعودية.

وبحسب مصادر عسكرية، فقد دعا الهاشمي قادة وضباط المحور وألوية التوحيد لاجتماع موسع، قبل أن يتحول اللقاء إلى كمين محكم، حيث طوقت قوة عسكرية قدرت بنحو 35 طقما مقر الاجتماع، لتنتهي العملية باعتقال قيادات بارزة بينهم:

العميد محمد البكير – أركان حرب المحور.

العميد بازال الفقيه – رئيس العمليات.

العميد صدام الهرس – قائد لواء التوحيد.

العميد جلال الحالمي – قائد اللواء 126 اقتحام.

العميد عبدالعزيز الغرباني – قائد الشرطة العسكرية في صعدة.

كما شملت الاعتقالات عددًا من الضباط والكوادر العسكرية، إلى جانب شخصيات قبلية من أبناء المنطقة. في الوقت ذاته، جرى ترحيل قيادات أخرى خارج البقع، بينهم العميد عبدالله المحزفي، والعميد ماجد الغشمي، والعميد عبده الفرح.

وأفادت المصادر أن الحملة لم تقتصر على الاعتقالات، إذ أعقبها مباشرة إحلال ضباط موالين للهاشمي من محور كتاف، بينهم عناصر مثيرة للجدل ارتبطت بعلاقات مشبوهة في فترات سابقة، ما اعتُبر مؤشرا على وجود خطة مدروسة لإعادة تشكيل المحور بما يخدم طرفا بعينه.

وتزامنت هذه التطورات مع زيارة وزير الدفاع اللواء الركن محسن الداعري لمحور البقع قبل أيام، وهي الزيارة التي أثارت غضب الهاشمي، ودفعته لتوجيه اتهامات بالخيانة لعدد من القادة على خلفية تفاعلهم معها.

ويرى مراقبون أن ما جرى قد يفتح الباب أمام انقسامات خطيرة داخل المؤسسة العسكرية، ويعيد إلى الأذهان حادثة وادي آل أبو جبارة التي سقط فيها آلاف الجنود بسبب اختراقات وخيانات مشابهة. فيما حذرت أصوات عسكرية من أن استمرار سياسة الاعتقالات والتصفيات الداخلية قد يهدد وحدة الصف ويضعف الجبهة الشمالية في مواجهة الحوثيين.

عمال صافر يكشفون عن فساد مهول ينخر الشركة: إيراداتها تورد إلى صنعاء منذ 11 عاما

الأمناء/خاص:

كشف مئات من عمال الصيانة في شركة صافر النفطية عن فضيحة فساد طالت حقوقهم التأمينية منذ أكثر من 11 عاما، في وقت يؤكدون أن إيرادات الشركة ما زالت تُورد إلى صنعاء منذ العام 2014.

وقال العمال، وعددهم نحو 400 موظف يتبعون إدارياً شركة إنتركس الشرق الأوسط المحدودة المتعاقدة من الباطن مع شركة صافر، إن إدارة الشركة أوقفت توريد التأمينات الاجتماعية منذ نهاية 2014، رغم استمرار اقتطاعها شهرياً من رواتبهم بشكل منتظم.

وبحسب الشكوى، فإن مدير عام شركة إنتركس رفع حينها تقريراً إلى مكتب التأمينات بصنعاء يفيد بتوقف العمل، في حين أن نشاط الشركة لم يتوقف يوماً واحداً، وهو ما اعتبره العمال "مخططاً للتهرب من دفع الضرائب والحقوق المستحقة".

وأشار المتقاعدون من عمال الصيانة إلى أن معاملاتهم التأمينية متوقفة بالكامل نتيجة عدم توريد الاشتراكات منذ أكثر من عقد، ما جعلهم يواجهون مصيراً مجهولاً بعد أن أفنوا أعمارهم في مواقع العمل الصحراوية "كمنفيين بين الشموس والأشغال الشاقة"، بحسب تعبيرهم.

وأكد العمال أنهم نفذوا وقفات احتجاجية وإضرابات متكررة خلال السنوات الماضية للمطالبة بحقوقهم، إلا أن كل الجهات الرسمية، بما فيها مكتب العمل في مأرب، التزمت الصمت ولم تُحرّك ساكناً.

واعتبر العمال أن ما يجري "جريمة منظمة وفساد ممنهج" يستهدف قوتهم ومستقبل أسرهم، مطالبين بسرعة التدخل لوضع حد لهذه الانتهاكات واستعادة حقوقهم المنهوبة.

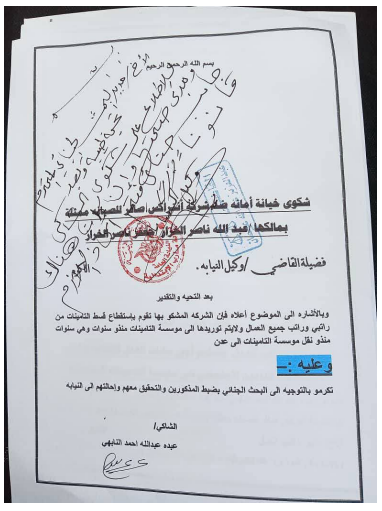
شكوى ضبانة أمانه منفذ شركة إنتركس صافر للصرف من مرتبه
بمالكها / عبد الله ناصر الأحمر / عنكر ناصر الأحمر
فضيلة القاضي / وكيل النيابه.
بعد التحيه والتقدير
وبالاشاره الى الموضوع اعلاه فإن الشركه المشتكى بها تقوم باستقطاع قسط التامينات من راتبي ورواتب جميع العمال وإلتزم توريدها الى موسسة التامينات منذو سنوات وهي سنوات منذو نقل موسسة التامينات الى عدن
وعليه :-
تكرمو بالتوجيه الى البحث الجنائي بضبط المذكورين والتحقيق معهم واحالتهم الى النيابه
الشاكي/ا
عبده عبدالله احمد الذبيهي

محافظ عدن يقود تنسيقًا أمميًا لدعم الاستقرار المعيشي ..

لملس: الشراكة الأممية رافعة لدعم الجنوب في مواجهة التحديات

الأمناء/خاص:

تناغم جنوبي أممي في إطار العمل على تحسين الأوضاع المعيشية عبر اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضع حدا لأعباء المواطنين.

وضمن جهود الجنوب في هذا الصدد، استقبل وزير الدولة، محافظ العاصمة عدن أحمد حامد لملس، في مكتبه بديوان عام المحافظة، السيد ألبرت سكوت، مدير مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

ورحب المحافظ لملس في مستهل اللقاء بسكوت، واستمع منه إلى إحاطة حول نشاط المبعوث الأممي خلال الفترة الماضية، بما في ذلك الإحاطة الأخيرة أمام مجلس الأمن، التي تطرقت إلى الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة وأثرها الإيجابي على الواقع المعيشي للمواطنين.

وفي هذا السياق، أشار المحافظ لملس إلى الجهود التي تبذلها لجنة الإيرادات السيادية والمحلية برئاسة الرئيس القائد عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، والجهود المبذولة لدعم السلطات المحلية في هذا الجانب، باعتبارها خطوة مهمة لدعم الاستقرار والتعافي الاقتصادي وتعزيز أدوات الرقابة.

كما تطرق اللقاء إلى الترتيبات الجارية للمؤتمر الاقتصادي القادم، حيث وجّه المحافظ دعوة لمستشار المبعوث الاقتصادي للمشاركة في أعمال المؤتمر، مؤكدًا أهمية الحضور الأممي في دعم الجهود الحكومية.

وبحث الجانبان الخطوات المقبلة لضمان استقرار الوضع الاقتصادي، إضافةً إلى عدد من القضايا المرتبطة بتصدير النفط، والأوضاع في محافظة حضرموت، بحكم مسؤوليات المحافظ لملس بصفته وزير دولة، مؤكدين على أهمية تعزيز التنسيق المشترك لمواجهة التحديات الراهنة.

أهمية هذه الجهود والتنسيق الأممي تأتي في وقت يشهد فيه الجنوب تصعيدًا ملحوظًا في حرب الخدمات، وهي سياسة ممنهجة تتبعها قوى الاحتلال اليمني لإضعاف مؤسسات الدولة الجنوبية الناشئة وإرهاق المواطن في تفاصيل حياته اليومية.

تتنوع مظاهر هذه الحرب بين انقطاع الكهرباء والمياه، وتعطيل شبكات الاتصالات، وتدهور منظومة الصحة والتعليم، مما يفاقم من معاناة المواطنين ويدفعهم نحو حالة من اليأس والإحباط.

في مواجهة هذا الواقع، تكثّف القيادة الجنوبية جهودها للتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بهدف حشد الدعم الإنساني والتنموي وتوفير تدخلات عاجلة ومستدامة.

يأتي هذا التعاون ضمن إطار أوسع يسعى إلى تمكين مؤسسات الجنوب من أداء دورها في خدمة المواطن، وتحقيق الاستقرار المعيشي، وتثبيت أسس الإدارة الذاتية.

وشهدت الفترة الأخيرة زيارات ميدانية مشتركة، ولقاءات رسمية بين ممثلي المجلس الانتقالي الجنوبي ومسؤولي منظمات أممية، تم خلالها طرح أولويات عاجلة تشمل تحسين خدمات الكهرباء، وتوفير المياه، ودعم القطاعات الصحية والتعليمية، لا سيما في المناطق الأكثر تضررًا.

يمثل هذا التنسيق خطوة محورية في مسار استعادة الجنوب لقراره السيادي، ويؤكد أهمية الشراكة الدولية في كبح التداعيات الإنسانية لحرب الخدمات، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة لأبناء الجنوب.

تتمة ص 16 .. تتمة ص 16

اليوم، وبعد عقود من الدم، يدرك الجنوبيون أن فتح باب جديد لمثل هذه المراكز يعني فتح ثغرات أمنية في مجتمع يحاول بناء استقراره، التجربة علمتهم أن هذه المراكز ليست معاهد لتعليم القرآن والفقه، بل بوابات لاختراق المجتمع، وتحويل أحياء ومدن كاملة إلى بيئات خصبة للتطرف، الجنوب الذي يحاول أن يؤسس لدولة نظام وقانون لا يحتمل أن يتحول إلى "تورا بورا" جديدة على مرأى ومسمع من العالم.

الخطر لا يقف عند حد نشر خطاب متشدد، بل يمتد إلى محاولة طمس الهوية الدينية الجنوبية، واستبدالها بخطاب يخدم مشاريع سياسية غير جنوبية، هنا يكمن جوهر الصراع: الجنوب لا يرفض الدين، لكنه يرفض أن يُستخدم الدين أداة لاختراقه وإعادته إلى بيت الطاعة الشمالي، فالمجتمع الجنوبي، بطبيعته التاريخية، أكثر انفتاحًا وتسامحًا، ولا يقبل أن يُفرض عليه خطاب ديني غريب يجرّه إلى صراعات لا تشبهه.

الجنوبيون اليوم باتوا أكثر حساسية تجاه أي محاولة اختراق قادمة من الشمال، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو دينية، تجربة ثلاثة عقود من الوحدة كافية لزرع الريبة العميقة في النفوس، ومن هنا، فإن أي حديث عن مراكز دينية شمالية في الجنوب يُستقبل بريبة ورفض قاطع، لأنها لا تُقرأ في إطارها الدعوي، بل في إطارها السياسي والأمني.

العالم بدوره صار أكثر وعيًا بخطر هذه المراكز، القوى الإقليمية والدولية تراقب أي نشاط قد يعيد إنتاج بيئة خصبة للتطرف في الجنوب، فالمجتمع الدولي الذي عانى من "القاعدة في جزيرة العرب" لن يقبل بتكرار التجربة، ولن يتسامح مع عودة "مدارس" تتحول إلى مصانع لإنتاج المجاهدين والذئاب المنفردة المتطرفة.

الجوهر إذن أن رفض الجنوبيين لهذه المراكز ليس رفضًا للدين، ولا حربًا على التعليم الشرعي المنبض وسطيا، بل هو رفض لتسييس الدين وتوظيفه كأداة اختراق سياسي وأمني، الجنوب يريد أن يحمي إسلامه الوسطي، ويحافظ على هويته، ويؤسس لاستقرار لا مكان فيه للخطابات المتشددة التي مزقت العالم العربي وأغرقت بلدانًا بأكملها في الدماء.

الذاكرة الجنوبية ليست صفحة بيضاء يمكن أن تُمحى بالوعود أو بالشعارات، ما عاشه الجنوبيون منذ 1990، وما تعرّضوا له من فتاوى وتكفير ونهب وقمع، لن يختفي من وعيهم الجمعي، كل دعوة لفتح مراكز جديدة من هذا التيار تعيد إلى الأذهان صور حرب 1994 ومجازر الإرهاب في عدن وأبين، ولذلك، فإن رفضهم ليس انفعالًا آنيًا، بل موقف مبني على تجربة مرة ومكلفة.

إن إقامة مراكز للحجوري ومحمد الإمام في الجنوب أشبه بمحاولة زرع ألغام مؤجلة في جسد مجتمع يبحث عن التعافي، الجنوب الذي عانى من حروب وصراعات وانقسامات، لا يحتمل أن يُعاد إنتاج بيئات تشدد جديدة فوق أرضه، رفض الجنوبيين لهذه المراكز هو دفاع عن هويتهم، عن تاريخهم الوسطي، وعن رموزهم الوطنية التي حملت مشروع الاستقلال، وعن مستقبلهم الذي يريدونه خاليًا من التطرف، الدين لله، والوطن للجميع، وما بينهما لا مكان فيه للمتاجرين بالدين ولا للمتلاعبين بعقول الصبيان والشبان.